# نشاط العهد المصرى الجديد فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى (*)

ترجمة ملخصة لمقال بالفرنسية

بقلم جـــان ج. ايكونوميدس

## ١ ــ الحالة العامة فى ظل النظام القديم .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو بمثابة بداية عهد النهضة فى مصر الحديثة . فترى كيف كان حال مصر قبل الثورة ؟

ان مصر بلد زراعى ، يتزايد سكانه بصورة مطردة لا تتمشى اطلاقا مع نمو الانتاج . وكانت الملكية الزراعية موزعة توزيعا سيئا . ففى الوقت الذى كان يملك فيه ١٧٥٨ مالكا ١/٥ الاراضى الزراعية ، نجد مليونين من السكان كان لا يملك الواحد منهم اكثر من ١/٢ فدان . وكان مستوى الحياة ينخفض بشكل مستمر فى حين ترتفع اثمان الاراضى وايجارات العقارات . وكان يتم هذا دون أن تتدخل الدولة بل وقف كبار الملاك الاقطاعيين دائما ضد أى مشروع للاصلاح الاجتماعى . وكان النظام الضرائبى فى مصر يساعد الاقطاعيين الى اقصى حد ممكن .

ومن ناحية اخرى لم تكن الدولة تتجه بصفة جدية نحو تصنيع البلاد . فالصناعة التى خنقها الاستعمار والتى لاقت شيئا من الرواج فى سنى الحرب لم تجد الاهتمام اللازم من جانب السلطات . لقد كان كل الاهتمام موجه الى الاقطاعيين كما هو واضح من نظام الضرائب او من دراسة الميزانيات المختلفة.

لقد كان فى امكان مصر ان تخرج من الحرب العالمية الثانية (والتى لم تسبب لها اضرارا كبيرة) وقد تدعمت حالتها النقدية والمالية . ولكن مصر خرجت من الحرب وهى تعانى التضخم النقدى وارتفاع الاسعار (بنسبة ٤٠٠ ٪) دون أن يتبع ذلك ارتفاع مناسب فى الاجور . فساد البلاد جو من القلق لم يكن ليشجع على استثمار رؤوس الاموال .

---

(*) هذه الدراسة مادة :

١ ــ لمحاضرتين القيتا فى جمعية الاقتصاد السياسى بالقاهرة .

٢ ــ لمحاضرة القيت فى كلية الاداب باثينا تحت رعاية كل من جمعية «اليونان ــ مصر» وسفير مصر فى اليونان .

## ٢ ـ اهداف الثورة

وكان الشعب يعانى مأساة اجتماعية وروحية · وولدت الثورة فى هذه الظروف ولها هدفان : تغيير الشكل السياسى والتقارب بين الطبقات · فهدفها الاساسى احترام الكرامة الانسانية مع ضمان حد ادنى للحياة الكريمة والرخاء المادى والرضى الروحى · ويمكن تلخيص مبادىء الثورة فى :

١ ـ خفض الحواجز التى تفصل بين الطبقات الاجتماعية تدريجيا عن طريق الاصلاح الزراعى وقوانين العمل .

٢ ـ زيادة الانتاج بدلا من الاتجاه الى اعادة توزيع الثروة بشكل لايجدى كثيرا. للطبقات المحتاجة عن طريق التعليم والصحة والسكن الخ .

٤ ـ تدعيم الروح التعاونية عن طريق زيادة الجمعيات التعاونية والنقابات.

٥ ـ القضاء على سلبية الشعب تجاه المسائل العامة بخلق تنظيمات جديدة.

## ٣ ـ الاصلاح الزراعى

ان أول اجراء قانونى هام للعهد الجديد هو الاصلاح الزراعى الذى يهدف الى محاربة تركيز الملكية العقارية وتحديد ايجارات الارض بصورة معقولة وكذلك الى ضمان حد ادنى لاجور العمال الزراعيين والتوسع فى الجمعيات التعاونية الزراعية . ويرمى القانون الى دفع القوى الحية فى البلاد نحو مستوى اعلى من الانتاجية · فالاموال التى تنطلق نتيجة تطبيق القانون تتحول نحو الصناعة. وقد رحبت الاغلبية الساحقة من الامة بهذا القانون .

### ( أ ) المصادرة

وقد قرر القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بمائتى فدان . ويشمل القانون ٧١٠ الف فدان بما فيها اراضى الاسرة المالكة · وقد سمح للمالك ان يعطى لاولاده مائة فدان اخرى كما سمح له ببيع الاراضى الزائدة الى صغار الملاك · واستثنى من القانون الشركات العقارية والصناعية والجمعيات الخيرية والقائمون باصلاح الاراضى الصحراوية أو الاراضى البور · فلهؤلاء الحق فى الاحتفاظ باراضيهم مدة ٢٥ سنة . وقد حددت فترة خمس سنوات لاتمام تنفيذ القانون.

### ( ب ) التعويض

وقد قدر التعويض على أساس عشرة اضعاف قيمة الايجار وحدد هذا الايجار بسبعة امثال الضريبة عام ٤٦/٤٥ مع تعويضات اضافية للمبانى

والمؤسسات والاشجار . وقد راعى المشرع فى هذه التقديرات ان تقوم على اساس سليم بعيدا عن المؤثرات المؤقتة التى رفعت ثمن الارض فى فترة ما قبل الثورة كما راعى عقاب الذين ارادوا الافلات من الضرائب او نجحوا فى تخفيض الضرائب على أرضهم .

وتدفع الدولة التعويضات فى شكل اذونات على الخزانة بفائدة ٣ ٪. (لمدة ٣٠ سنة) وقد سدد حتى ٣١ مارس ١٩٥٦ ما قيمته ١٦ر٣ مليون جنيه من هذه الاذونات . وتتولى اللجنة العليا للاصلاح الزراعى اعادة توزيع الاراضى المصادرة على اساس اعطاء الارض للفلاح الصغير الذى يزرعها بنفسه (فى امكانه ان يملك من ٢ـ٥ افدنة) . وبهذه الصورة تلافى القانون تفتيت الملكية الزراعية فى نفس الوقت الذى راعى فيه رفع مستوى حياة الفلاح . ويدفع الفلاح التعويض الناجم عن المصادرة مضافا اليه ١٥ ٪. بفائدة ٣ ٪. لمدة ثلاثين عاما . ولا يمتلك الارض الا بعد دفع ثمنها .

### ( ج ) الجمعيات التعاونية

وقد شجع الاصلاح الزراعى الجمعيات التعاونية على زيادة الانتاجية فاصبح الانضمام الى هذه الجمعيات اجباريا لكل من يملك خمسة افدنة أو اقل وهكذا حلت مسألة من يحل محل الاقطاعى من ناحية الادارة والتمويل . وتراقب الدولة هذه الجمعيات التعانية التى تختار اصناف المحصولات وتمول عملية شراء التقاوى والسماد والماشية والالات والانفاق على الترع والمصارف وتخزين وبيع المحاصيل . ويتم كل هذا بروح تعاون جماعية على اساس المصلحة المشتركة . وكان لهذه السياسة الحكيمة نتائج مرضية جدا بالنسبة لتقدم المحاصيل الزراعية .

### ( د ) الايجار

وقد نظم قانون الاصلاح الزراعى العلاقات بين الملاك والمزارعين على اسس من العدالة . وبذلك قضى على اثار الماضى السيئة . اذ أصبح الايجار لا يتعدى ٧ أمثال الضريبة العقارية ( الا فى حالة زراعة الفواكه . ) كما منع الايجار من الباطن وبذلك انتهى استغلال الانسان عن طريق الارض . وخضع تحديد اجور العمال الزراعيين لنظام محدد .

ويوضح كل هذا أن الاصلاح الزراعى لم يكن مدفوعا بعوامل الحقد . فهو قانون روحه الاعتدال والعدالة للجميع وهو يوحى بمشاعر التضامن بين الطبقات ويهدف الى رفع مستوى حياة الفلاح ويشيد مجتمعا سليما على اسس راسخة.

### ( هـ ) التوزيـــع

ان تحقيق الاصلاح الزراعى عملية معقدة ويسبق توزيع الارض ، وهو آخر مرحلة فى هذا الاصلاح دراسة دقيقة لحالة الاسرة من الناحية الاخلاقية ومستوى حياة الفلاح الذى سيصبح مالكا · وللمزارع الذى يباشر فعلا زراعـــة الارض المطلوب توزيعها الافضلية على غيره ثم يليه الاسر الاقل ثراء .

وقد قسمت اراضى الجمهورية الى ٢٢ منطقة توزيع تحت رقابة اللجنة العليا للاصـــلاح الزراعـــى ·

ومن المتوقع انه فى عام ١٩٥٧ حيث يكون توزيع الارض قد انتهى ان تستفيد ١٥٠ الف اسرة (حوالى مليون فلاح) من اعادة توزيع الاراضى المصادرة التى تبلغ ٧١٠ الف فدان · كذلك يستفيد حوالى ٤ مليون شخص من تحديد الايجار .

### ( و ) الانتـــاج

وقد تقدم الانتاج رغم الصعاب التى بدت فى اول الامر وقد كان هذا التحسن راجعا الى عوامل نفسية ونتيجة سياسة رشيدة · فبدلا من زراعة عـــدة محاصيل فى قطع ارض صغيرة اصبح يكتفى بمحصول واحد يزرع فى مساحات كبيرة · ولم يكن من الممكن بلوغ حد الكمال من اول وهلة · ومن ثم ادخلت عدة تعديلات فى التطبيق مما يؤكد ان الهدف الاسمى كان دائما مصلحة الجميع ·

### ( س ) النتائـــج

وقد تساءل البعض عن مدى تأثير الاصلاح الزراعى الذى لا يفيد سوى مليونا من الفلاحين (البالغين) ١٥ مليونا) اما كان من الافضل أن يكون التحديد اكثر تطرفا (مثلا من ٥٠ـ١٠٠ فدان) ولكن تحديد المائتى فدان اظهر حكمة المشرع: فلو وزعت كل الاراضى الزراعية لتبقى ايضا أكثر من نصف ســـكان الريف بـــدون أرض .

### ٤ ـ فائض الســـكان

ان المشكلة الحقيقية التى تواجه مصر ليست مشكلة سوء توزيع بقدر ما هى مشكلة الزيادة الضخمة فى عدد السكان كما انها مشكلة انتاجية ·

فآخر تقدير للسكان قد بلغ ٢٣ مليون . ونسبة الزيادة ـ بعد خصم الوفيات ـ تبلغ ٢ ٪ فى العام اى بزيادة ٤٥٠ الف شخص سنويا · ونصف السكان يقل سنهم عن ٢٢ عاما والاغلبية الكبيرة واقعة بين سن ١٥ و٤٩ ، بينما لم تزد المساحة المزروعة الا بنسبة ١٢ ٪ فقط عما كانت عليه عـــام ١٨٩٧ (٥٫٨ مليون فدان عام ٤٧ مقابل ١٫٥ مليون فدان قبل هذا التاريـــخ بخمسين عاما . ) فزيادة السكان تبلغ اربعة اضعاف الزيادة فى المحاصيل مما انتج فائضا فى السكان يقدر بخمسة مليون شخص .

وانعدام التوازن بين السكان والانتاج ترتب عليه انخفاض مستوى الحياة وما تبعه من سوء التغذية وانحطاط المستوى الصحى والسكنى ( الدخل السنوى للفرد ٣٥ جنيها ) .

ان متوسط ايام العمل للعامل الزراعى لا تزيد على ١٨٠ يوما فى السنة مما يدفعه الى الهجرة الى المدينة ، فقد اوضح تعداد عام ١٩٤٧ ان سكان المدن زادوا بنسبة ٤٤ ٪ مقابل ١١ ٪ زيادة فى سكان الريف (بالنسبة للتعداد الذى سبقه) اى ان ثلث المصريين يعيش فى المدن .

فكيف يمكن معالجة البطالة التقليدية أو المتنكرة ؟ هل فى امكان الصناعة امتصاص كل هذا الفائض ؟ لقد امتصت المصانع والمكاتب والورش ما بين اعوام ١٩٢٧ و١٩٤٧ مايعدله ٣٥ الف فى السنة أى ما مجموعه ٧٠٠ الف فى هذه الفترة كلها . وهذا لا يكفى لمواجهة الزيادة المطردة فى السكان .

فلا بد من برامج لتنمية الزراعة هدفها زيادة مساحة الاراضى الصالحة للزراعة وتحسين انتاجها . ومن المتوقع زيادة المساحة المزروعة بنسبة الثلث اى مليونى فدان اذا تحقق مشروع السد العالى ، يضاف الى هذا المجهودات الفنية التى تبذل لزيادة المحصول بنسبة ٢٥ ٪ وتحسين تربية الماشية .

أما فيما يخص الصحارى فهى فى حاجة الى كثير من الوقت والمال ( اذ يتكلف الفدان المستصلح مائة جنيه ) .

ومن المشكوك فيه ان تكفى المليونان من الافدنة هذه ستة ملايين من السكان . ان نتائج مديرية التحرير تبشر بالخير . فقد نجحت زراعة الفواكه والخضروات فى ٢٥ الف فدان كانت من قبل أرضا صحراوية ومن المتوقع ان تستوعب المشاريع الصناعية ٤٠٠ الف عامل فى مدة عشر سنوات (٤٠ الفا فى السنة) يضاف لهم ـ كما هو متوقع ايضا ـ ٢٥الف وظيفة تكميلية و٦٥ ألف كادح جديد .

وتعتبر هذه التقديرات متواضعة لاننا اهملنا تخفيض سعر الكهرباء نتيجة مشروع خزان اسوان وما يتبع ذلك من نمو كبير للصناعات الحرفية .

ولكن كل هذا لا يحل مشكلة فائض السكان بشكل نهائى . ففى بحر عشر سنوات لن يتوفر العمل الا لخمسة ملايين من عشرة . ولا مفر من ان يتجه مجلس الانتاج فى البحث الى الحلول ذات الطابع الاخلاقى والروحى (مثلا الهجرة) .

على اى حال فان مما يساعد على حل هذه الازمة التفكير فى اعادة توزيع السكان . (تقليل كثافة السكان فى المدن وتعمير الوجه القبلى ومديرية التحرير) .

ان المجلس الدائم للخدمات قد اتجه اتجاها سليما فى معالجة المشكلة . فقد فكر فى عدة اجراءات غير مباشرة كالتعليم ومنع تعدد الزوجات ومنع الزواج المبكر الخ لتلعب دورها فى معالجة فائض السكان المتزايد ورفض المجلس ان يلجأ

الى الوسائل القاسية كتحديد النسل والتى تتنافى والدين · ان ما نشاهده اليوم فى مديرية التحرير لدليل على الروح الجديدة عندما لا تقبل فى ارضها اسرة يزيد عدد افرادها عن ٤ اشخاص ؟

### ٥ ـ الاصلاحات الاجتماعية

ان الوجه الاخر للمشكلة التى تواجه مصر ذو طابع اجتماعى · فقد اعترف العهد القديم مرارا بسوء حالة الطبقات الكادحة · ومع هذا فلم يخصص لوزارة الشئون الاجتماعية ومصلحة الشئون البلدية والقروية فى ميزانية ٥٠/٥١ اكثر من ٧ مليون جنيه فى حين بلغت مصروفات الدولة العامة ١٩٠ مليونا من الجنيهات·

كما اهمل مشروع انفاق ٣٠ مليون جنيه لاعادة بناء القرى ولاصلاح المساكن ولم يطبق ابدا قانون رقم ١١٨ لعام ١٩٥٠ الخاص ببناء مساكن صحية لسكان العزب .

ولم يكن يتمتع بمياه شرب صالحة الا ربع سكان الريف · ولم تكن المحاولات الموجودة وقتذاك ( المجلس الاعلى لمكافحة الفقر والامية ، المراكز الاجتماعية الخ ) تعمل وفق خطة واضحة كما كان ينقص التنفيذ الحماسة الضرورية للنجاح .

### مجلس دائم للخدمات الاجتماعية

وقد تكون فى ١٧ اكتوبر ١٩٥٣ المجلس الدائم للخدمات العامة وهو اول مظهر هام للعهد الجديد فى المجال الاجتماعى · واهداف هذا المجلس واسعة الافق وهو ينسق كل العمل الخاص بالخدمة الاجتماعية ويراقب تنفيذه ·

ويدرس المجلس الحاجات الضرورية للاسرة فى مصر حتى يوجه الانتاج توجيها صحيحا · وقد وضع تحت تصرف مجلس الخدمات جزء من الاموال المصادرة من اسرة محمد على ·

وقد انفق فى عام ٥٤/٥٥ وحده ١٤ مليونا ونصف على مشاريع انشاء المراكز الاجتماعية والمستشفيات والمساكن وخلافه ·

### ( أ ) المراكز الاجتماعية

وتستهدف مصر انشاء الف مركز اجتماعى حتى عام ١٩٦٠ · ويقوم كل مركز بخدمة ما يقرب من ١٥ الف من سكان الريف كما يتكلف المركز الاجتماعى على خزانة الدولة قرابة ٣٠ الف جنيه · وستنشأ فى عام ٥٥/٥٦ ٢٠٠ مركز اجتماعى ويشمل كل مركز :

١ ـ مجموعة صحية بها قسم للجراحة وعيادة خارجية وصيدلية ومعمل.

٢ ـ قسم اجتماعى به قاعة اجتماعات تتسع لمائة وخمسين شخصا ومكتبة وفرع للارشاد الزراعى والارشاد الصحى ·

٣ ـ مدرسة بها ثلاثة عشر فصلا ومساكن لهيئة التدريس ·

٤ ـ حضانة ٠

٥ ـ مساكن لموظفى المركز ٠

وسيدرس كذلك بعض المهن الزراعية البسيطة ٠

وتسمى هذه المراكز بالوحدات المجمعة نظرا لتعدد أوجه نشاطها ٠ وتهتم الوحدة المجمعة بفروع الانتاج الزراعى والصناعى وتوجه مشاريع الانتاج فى نطاق المنطقة وكذلك تتولى تصريف المنتجات ٠

ويدير الوحدة المجمعة مجلس يتكون من اخصائيين فى المجالات المختلفة ينضم له بعض المنتفعين ٠ ولضمان النجاح لا بد من اختيار دقيق للموظفين٠ فالهدف النهائى للوحدة هو تمكنها من أن تلعب دور الجمعية التعاونية ثم تنسحب الدولة منها تدريجيا لمصلحة المنتفعين أنفسهم ٠

وتتولى الدولة الانفاق على هذه الوحدات المجمعة حتى تتمكن هى من الاعتماد على مواردها الخاصة كما هو الحال بالنسبة للجمعيات التعاونية ٠ ولهذا السبب لا يمكن أن تكفل كل الخدمات الاجتماعية مجانا للجميع ولابد من أن يتحمل الميسور جزءا من هذه النفقات ٠

ان برنامج هذه الوحدات طموح وهو يهدف الى اسعاد الفلاح ، ولم يقتصر النشاط الاجتماعى على هذه الوحدات وانما شمل أوجها أخرى مثل محاربة الفقر ، معونة الشتاء ورعاية الشباب ٠

**( ب ) التعليم :**

اعتمد العهد الحاضر ـ فى وضع سياسة التعليم ـ على مفاهيم واقعية تخدم احتياجات البلاد المباشرة ٠ فتعطى الافضلية من الان للفروع الفنية ٠ والتعليم لابتدائى اجبارى ومجانا لكل الاطفال من سن السادسة الى سن الثانية عشرة ٠ وسينشأ أربعة الاف مدرسة وفق برنامج معين وقد تم فعلا انشاء ٧٠٠ مدرسة فى مدة سنتين وسيصبح عدد المدرسين خمسون ألفا ٠ ويعقب المرحلة الابتدائية دراسات ابتدائية عليا مدتها ثلاث سنوات وهى ذات طابع ريفى فى الريف وصناعى أو تجارى فى المدن ٠ وهذه المرحلة بالمجان أيضا ٠

ويشمل برنامج المدارس الاعدادية مواد فنية وهى للطلبة من سن ١٠ ـ ١٢ ٠ فاذا ما انتهى الطالب من المدارس الاعدادية دخل المدارس الثانوية أو ألفنية ٠ والتعليم بها بالمجان أيضا ٠ ولقد بلغ عدد المدارس عام ٥٤ ، ٨٢٠٠ مدرسة بها مليونان من الطلبة وتبلغ نسبة المجانية فى الجامعة ٩٠ ٪ ويلاحظ أن عدد الطلبة ـ فى الجامعة ( بالنسبة الى السكان ) ـ هنا أكثر منه فى انجلترا ٠

وأنشئت الجامعة الشعبية التى تمد طلبتها بتعليم عملى ٠

**( جـ ) السكن :**

وتعانى مصر بسبب تزايد السكان أزمة سكن · فمطلوب كل عام بناء ما يقرب من ٢٥ ألف شقة فى المدن و ٥٠ ألف فى الاقاليم للتمشى مع الحاجات الجديدة ·

وقد اعتمد مجلس قيادة الثورة مشروعا ضخما للمساكن الشعبية تشيد فى المناطق الصناعية وحدد برنامجا لعامين يتكلف أكثر من ١٥ مليون جنيه · ويوجد بالاضافة الى شركة المساكن الشعبية ٢٨ جمعية تعاونية برأس مال ٣٠٠ ألف جنيه وتضم ١٧ ألف عضو وقد أقرضت الدولة هذه الجمعيات سلفية تقدر بمليون ونصف مليون جنيه بفائدة قدرها ٣ ٪ ·

وستزول قريبا الاحياء غير الصحية · ولكن يجب مراعاة عدم هدم المبانى التى لا زالت صالحة للسكن حتى لا تتفاقم أزمة السكن وحتى لا تتحول الاستثمارات من التصنيع الى المبانى ·

**( د ) الصحة :**

ان تعميم مياه الشرب الصالحة فى بحر ٣ سنوات من عام ٥٤ سيتكلف ٣٣ر٥ مليون جنيه ·

وقد أحرزت الحكومة بالتعاون مع الهيئة العالمية للصحة انتصارات باهرة فى الكفاح ضد البلهارسيا والانكلستوما · وسينفق فى مكافحة الدرن مليون و ١٠٠ ألف جنيه فى عامين · كذلك اتخذت الحكومة اجراءاتا فعالة لمقاومة أمراض العيون ·

**( هـ ) العمل :**

أصدر مجلس قيادة الثورة عدة قوانين لضمان حقوق العمال · ( أجازات، تعويض فى حالة الفصل ، مساعدات للمرضى ، العناية الطبية للعمال ، تشغيل المتعطلين ، تكوين النقابات والاتحادات · )

وقد أصبح الانضمام الى النقابة اجباريا لعمال المؤسسة اذا كان ٣/٥ العمال فى المؤسسة قد إنضموا فعلا للنقابة · وقد نظم القانون الظروف التى يستطيع فيها العمال استخدام حق الاضراب · وتكونت فى سبتمبر ١٩٥٣ اللجنة الاستشارية العليا للعمل ·

ان هذه القوانين قد أعطت ضمانات لكل من العامل ورأس المال وسمحت بحل مشاكل الاجور بطريقة سريعة وفعالة ·

ولكن لا يمكن اخفاء أن هذه الاوضاع أثقلت العبء على الصناعة مما جعل بعض المؤسسات تواجه صعابا ٠

**( و ) الجمعيات التعاونية :**

ويوجد فى مصر أكثر من ٢٠٠ جمعية تعاونية ذات أهداف متباينة نذكر منها :

١ ـ جمعيات تعاونية مترتبة على الاصلاح الزراعى ٠
٢ ـ جمعيات تعاونية خاصة بالمساكن ٠
٣ ـ جمعيات تعاونية خاصة باستخراج وتوزيع البترول ٠
٤ ـ جمعيات تعاونية لتكاليف الطب والصيدلة ٠
٥ ـ جمعيات تعاونية خاصة بالعمل الصناعى والزراعى ٠
٦ ـ التسليف الزراعى الذى يتحول تدريجيا الى جمعية تعاونية للتسليف٠

**٦ ـ الصناعة :**

كانت الصناعة المصرية تنمو دائما فى فترات الحرب ولكنها كانت فى الظروف العادية تواجه صعابا جمة ٠

**( أ ) مصاعب وعقبات :**

وقد قامت عدة صعاب فى سبيل تطور الصناعة ٠ فالمقدرة الشرائية للجماهير الكادحة محدودة والطبقات الميسورة تفضل البضائع الاجنبية لذلك ظل الانتاج الصناعى دائما دون المقدرة الصناعية الحقيقية لصانعنا ٠ يضاف الى هذا عدم وجود صناعة ثقيلة وأخيرا فان تكاليف الصناعات التحويلية مرتفعة جدا بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية ٠ فسعر السكر أعلى من سعر السكر المستورد من الخارج وكذلك الحال بالنسبة للاقمشة ٠ اذ أن ثلاثة أرباع التكاليف خاص بالمواد الاولية ٠ كما أن تكاليف النقل مرتفعة لاعتمادها على الفحم المستورد من الخارج ٠ ويضاف الى كل هذه العوامل ضعف الانتاجية ( سوء التغذية ، تربية فنية غير كافية ٠ )

ومما زاد الطين بلة قلة عدد الفنيين واستخدام المصانع لوسائل انتاج متأخرة ٠

ولم يكن النظام الضرائبى فى العهد السابق ليشجع على نمو الصناعة ونذكر على سبيل المثال أن الضرائب على الانتاج الصناعى تعادل أربعة أضعاف مثيلتها على الانتاج الزراعى ٠ وكانت الجمارك تصر على فرض عوائد على المواد الخام اللازمة للصناعة كما كانت السلفيات فى الصناعة فى منتهى الضآلة ٠

ورغم كل هذه العقبات تمكنت صناعة النسيج وتكرير السكر واستخراج البترول من النمو ونخص بالذكر فى هذا الصدد مجهودات بنك مصر ·

واستطاعت الصناعة عام ١٩٥١ تشغيل ما يقرب من مليون عامل فى حين كان يعمل بالزراعة ٧ر٥ مليون ·

**( ب ) العلاج :**

وقد كانت المهمة الاولى التى واجهت العهد الجديد هى خلق جو من التفاهم يتم فيه التغلب على كافة الصعاب التى ذكرناها سالفا · كان لا بد من التحرك بروح تحررت من العقلية الزراعية لخلق ظروف ملائمة للتقدم الصناعى ·

وقد وجد مجلس قيادة الثورة أن المخرج هو فى الوصول الى حد أقصى من الانتاجية الصناعية ·

ونعرض هنا الخطوط العريضة للهيكل التشريعى الذى بناه العهد الجديد :

١ ) تشجيع الاستثمار : وذلك بالقيام بعدة تسهيلات لرؤوس الاموال الاجنبية ، تسهيلات فى حل النزاع الضرائبى وضمان الارباح للمؤسسات التى تفيد الوطن ·

٢ ) مساعدة الصناعة : وذلك بتخصيص رصيد لدعم صناعة النسيج والغاء العوائد الجمركية على المواد الاولية والآلات والغاء الضرائب على الشركات الجديدة وتشجيع التصدير ومنح التسهيلات لاقامة الفنيين الاجانب ·

٣ ) حماية العمل :

يعتبر تشريع العمل فى مصر من أحسن التشريعات العالمية ·

٤ ) تكوين فنيين : بانشاء مجلس التربية المهنية المتصل بالمكتب الدولى للعمل واتحاد الصناعات ·

**٧ – النمو الزراعى والصناعى :**

وفى يناير ١٩٥٣ أنشىء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وهدفه وضع سياسة انتاجية جديدة على أسس سليمة ·

وفى عام ١٩٥٥ أنشئت اللجنة العليا للتخطيط القومى لوضع مشروع عشر سنوات · وقد وضعت اللجنة تحت الاشراف المباشر لرئيس الدولة وهى تراعى تنسيق مشاريع وزارة الشئون البلدية والقرية ومجلس الانتاج والخدمات العامة وكذلك المشاريع الخاصة بالزراعة والتجارة والصناعة · وقد تم استثمار ٦٦ مليون جنيه حتى الان فى مشروعات التنمية من مجموع قدر للمرحلة الاولى بمائتى مليون جنيه ·

**( أ ) الزراعة :**

ورأى المجلس بالنسبة للزراعة ضرورة تنميتها حتى يرتفع مستوى الحياة وحتى يمكن تصدير المحاصيل الزراعية وللانفاق على ما تحتاجه الصناعة ٠

ورسمت البرامج القصيرة والطويلة الاجل فى اتجـــاه رأسى ( تحسين الانتاج ) وفى اتجاه أفقى ( بزيادة المساحة المزروعة ) والطابع الغالب للمشاريع الافقية هى أن تكون قصيرة الاجل ( ٣ أو ٤ سنوات ) وهى تتناول :

أ ) زيادة الانتاجية (بمقدار ٠٢٥/٠)

ب) محاربة الآفات الزراعية وبناء مخازن للغلال ٠

جـ) الاهتمام بزراعة الفاكهة والغابات حتى نستغنى عن كثير من وارداتنا ٠

د ) حماية الثروة الحيوانية بانشاء وحـدات بيطـرية تشمل ٢٠ ألف دابة ٠ وقد ثبت أن الصحراء الغربية يمكن تحويل أجزاء كبيرة منها الى مراعى٠

هـ) زراعة البنجر مما يزيد انتاج السـكر بحوالى ١٠٠ ألف طن ٠ وكذلك زراعة الدخان ٠

و ) الاهتمام بالثروة السمكية وقـد أنشئت محطة لصيد الاسماك على البحـر الاحمر وعلى بعض بحيرات الدلتا ٠

وقد درست مشاريع التنمية فى الاتجاه الافقى مع مصلحة الرى وأنشـــئت لجنة فنية لدراسة المياه الجوفية ٠ وتهدف المشاريع القصيرة الاجل الى زراعـــة ٣٠٠ ألف فدان ٠ وأنشئت « الهيئة الدائمة لاصلاح الاراضى » لتحيل الاراضى البور التابعة للدولة الى أراض صالحة للزراعة ٠

**(ب) السد العـــالى**

واذا أضفنا الى هذا مشروعات تجفيف البحيرات لحصلنا على زيادة فى الاراضى الصالحة للزراعة تبلغ ٥٠٠ ألف فدان أى بنسبة ١٣ ٠/٠ من مساحة كل الاراضى الصالحة للزراعة ٠

ويعتمد الامل فى إصلاح مساحات شاسعة من الارض على مشروع الســـد العالى ٠ وقد اكتفت الحكومة ببناء ثلاثة مخازن من الستة التى تقرر بنائها قبـــل الثورة وقررت كذلك بناء السد العالى على أساس المشروع الذى قدمه المهنـــدس اليونانى « ادريان دانينوس » بعد أن أدخلت عليه كثيرا من التعديلات ٠

وأهم مزايا بناء السد العالى هى أنه يوفر لنا رى مليونى فدان اضافية ويمكننا من التوسع فى زراعة الارز فضلا عن الاستفادة من ٥لاستخراج الكهرباء بســـعر منخفض ٠

وتقدر الزيادة فى الدخل الزراعى بنسبة ٥٠ ٠/٠ عما كان عليه عام ١٩٥٣ كما سيتضاعف الدخل الصناعى الذى قدر فى نفس العام بـ ٩٥ مليون جنيه ( الدخل القومى ٩٠٠ مليون جنيه ٠ )

ويوفر لنا الكهرباء مليون طن من البترول فى السنة وكذلك توفر ١٠ مليون جنيه سنويا وهى خسائر ناجمة عن الفيضانات ٠

وتسهل الملاحة النهرية وتنخفض نفقاتها بمقدار ٥ مليون جنيه ٠ وبناء السد العالى عدا فوائد أخرى كثيرة سيجعلنا نستغنى عن استيراد القمح والسماد والمواد البترولية والسكر والفاكهة بما قيمته ٦٠ مليون ، هذا فى نفس الوقت الذى تزيد فيه صادراتنا ٠ أما الخسائر الناجمة عن تقليل كمية الطمى فهى تعد قليلة نسبيا وينفذ المشروع فى خلال تسع سنوات ويبدأ فى اعطاء نتائج جزئية ابتداء من العام الخامس ٠

**(ح) الصناعة الثقيلة ٠**

وثانى المشاريع الكبيرة المقترحة هو بناء صناعة ثقيلة وذلك بانتاج ثلثى حاجات مصر من الحديد والصلب ٠ وهى ٢٢٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ويزداد الانتاج فى السنين القادمة حتى يصل إلى ٥٥٠ ألف طن ٠ ونقطة الضعف فى هذا المشروع هو شراء «الكوك» من الخارج ٠

**(د) باطن الارض**

وقد وضع قانون المناجم والمحاجر على أسس واقعية لاستغلال المناجم والبترول ٠ وسيكفى انتاج البترول الخام حاجة الاستهلاك بل ويفيض بما يسمح بالتصدير ٠ وقد زادت المقدرة على تكرير البترول أربعة أضعاف ما كانت عليه ٠

**(هـ) متنوعات**

وقد اهتم مجلس الانتاج بمشاريع أخرى خاصة بالصناعات الكيماوية وصناعة الادوية والبطاريات الكهربائية واطارات السيارات ( ٤٠٠ ألف اطار فى السنة ) ٠ والجوت والاغذية المحفوظة والورق ( ٢٠ ألف طن ) والنسيج والحرير الصناعى ٠

**(و) المواصلات**

وضع مشروع قصير الاجل لتحسين الطرق (١٩٥٦) واخر طويل الاجل (١٩٦٣) وسينفق فى الخمس السنين القادمة ١٤ ١/٤ مليون جنيه على السكك الحديدية ٠ كما وجه الاهتمام الى الملاحة النهرية والاسطول التجارى ٠ وسيتم انشاء ترسانة بحرية ٠

**(س) السياحة**

وقد بدأت تظهر ثمار مجهودات مصلحة السياحة فتضاعفت ايرادات السياحة عام ١٩٥٤ عما كانت علية عام ١٩٥٢ ٠

**(ج) الطاقة ٠**

وقد وضعت اللجنة المصرية للكهرباء عدة مشاريع لانشاء شبكة كهربائية واسعة ٠ ولنعطى مثلا واحدا : ستمكننا هذه الطاقة الكهربائية من غزل كل محصول القطن إنخام ٠

## ٨ ـ التمويل

ان مشكلة التمويل مشكلة جوهرية ٠

**( ا ) التمويل العام ٠**

لقد درست وسائل التمويل العام والخاص بعناية ٠ وقد كان هدف العهد الجديد خلق الجو المناسب اقتصاديا وسياسيا لتشجيع المجهودات الخاصة ـ٠ ٠ وقد كان للتمويل الحكومى للمشروعات الانتاجية أثره فى توجيه الاستثمارات الفردية ٠ وهذا أمر طبيعى ، ففى فترات الانتقال تحتاج المشاريع الضخمة الى تمويل ضخم لا يمكن أن تقوم به سوى الدولة ٠ فكان لا مفر من الالتجاء الى سياسة القروض العامة وخاصة وأن هذه المشاريع لا بد أن تفيد أساسا منها الاجيال القادمة ٠ وقد فضلت الدولة الالتجاء الى الادخارات وتعبئة قروض البنوك عن طريق أذونات الخزانة العامة عن الالتجاء الى القروض المباشرة قبل البنك المركزى٠ وبهذه الوسيلة أصبحت الحالة النقدية ملائمة للانتقال الى المرحلة القادمة ، مرحلة الاتساع الحقيقى وقد دخلت المشاريع فى دور التنفيذ ٠ أما فيما يتعلق بالقروض الخارجية فقد توجهت الدولة نحو الهيئات الدولية أو الدول ، ونذكر فى هذا المجال مشروع انشاء بنك بين الدول العربية برأس مال قدره ٢٠ مليون جنيه ٠

### ١ ـ القروض

طرحت الحكومة أول قرض فى أواخر عام ١٩٥٤ وقدره ٢٥ مليون جنيه ٠ وفى مايو ١٩٥٥ امتد الحد الاقصى لاذونات الخزينة حتى بلغ ٢٠٠ مليون جنيه ووقعت بعض التعديلات الخاصة باستخدام الاذونات لجعلها مخصصة لمشاريع الانتاج مع ترك ٤٠ مليون جنيه لتمويل موسم القطن ٠ وقد أوضح الدكتور « شاخت » أن أحسن دعامة للنقد هو العمل والانتاج ٠

وقد نظمت وزارة المالية طرق استيراد ما يلزم لتجهيز المصانع وذلك بشراء الجنيهات الاسترلينية المودعة لدى البنك المركزى والتى يمكن التصرف فيها ٠

وبهذه الطريقة أمكن للدولة الحصول من البنك الاهلى على استرلينى فى حدود ١٠٠ مليون جنيه · ويجب أن نشير هنا الى أن الارصدة الاسترلينية التى وصلت الى ١٣٠ مليون فى مايو ١٩٥٥ قد ووفق على الافراج عنها بمقادير سنوية تدفع تماما فى عام ١٩٦٣ هذا بالاضافة الى محاولة الحصول على عملات صعبة من شركة قنال السويس ·

## ٢ ـ الاتفـــاقات

ان للقطاع العام تأثيرا منشطا فى القطاع الخاص · وقد وجد هذا القطاع العام فى اتفاقية النقطة الرابعة تمويلا خارجيا لا بأس به · وهذه الاتفاقية وضعت قواعد تعاون فنى · وكان أهم مساهمة من هذا النوع من الولايات المتحدة تلك التى عقدت فى نوفمبر ١٩٥٤ · وقد قدمت للحكومة المصرية عروض أخرى من هيئات دولية « كانبنك الدولى » ومن دول أخرى تدرسها الحكومة بعناية وهذا مظهر من مظاهر الثقة الدولية بالعهد الجديد فى مصر·

## ٣ ـ الميزانيـــة

واستبعد مبدأ وحدة الميزانية · فبجانب الميزانية العادية التى تشمل المصروفات الجارية توجد ميزانيتان غير عادية : ميزانية مجلس الانتاج وميزانية مجلس الخدمات · ويغذى هاتين الميزانيتين القروض الداخلية والخارجية واتفاقات المعونة وجانب من الاموال المصادرة من أسرة محمد على الخ ·

وقد اتسع هذا المبدأ حتى شمل ميزانيات فرعية كميزانية الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى والجامعات وصندوق التأمين والادخار ولا يمكن تطبيق الدورة السنوية فى الميزانية غير العادية اذ أن قروض هذه الميزانية « قروض تعهدية » تتحول الى قروض دفعية ·

ومن الضرورى أن نعرض هنا الخطوط العريضة لسياسة الميزانية فى العهد الجديد · فقد واجه مجلس الثورة أول الامر عجزا فى الميزان التجارى يقدر بمبلغ ٥٧ ١/٢ مليون جنيه وكان همه عندئذ هو موازنة الميزانية « رفع الجمارك على السلع الكمالية وعلى الدخان وقلل النفقات · »

وروعى أثناء وضع ميزانية ٥٣ ـ ١٩٥٤ تخفيض المصروفات وبذا تم توازن الميزانية ·

أما ميزانية ٥٤ ـ ١٩٥٥ فقد حددت على أساس ٢٢٧ ٣/٤ مليون جنيه ، أى بزيادة ٣٠ مليون عن سابقتها · كما أن ميزانية ٥٥ ـ ١٩٥٦ بلغت ٢٣٨ مليون « بزيادة ١٠ مليون »·

وقد وضعت أول ميزانية غير عادية فى ٥ مارس ١٩٥٣ لمشاريع الانتاج « لكهربة خزان أسوان ، والمواصلات ومحطة كهرباء شمال القاهرة » بمساعدة القرض الذى طرح فى نهاية ١٩٥٤ ·

أما الميزانية التى تلتها فى عام ٥٤ ـ ١٩٥٥ فتبلغ نفقات الميزانية غير العادية ٤٢ ١/٢ مليون « مشاريع رى ، مواصلات الخ ٠ »

## الميزانية الاجتمـــاعية

خصصت لمجلس الخدمات « ٥٤ ـ ١٩٥٥ » من أموال أسرة محمد على المصادرة « مشروع مياه الشرب ، مكافحة التدرن الرئوى ، مساكن العمال والوحـــدات المجمعة ٠ » وفى هذه الفترة تمت ميزانيات فرعية مستقلة « كالاصلاح الزراعى ، تأمين الموظفين ٠ »

وتقديرات المصروفات للميزانيات غير العادية والمستقلة لعام ٥٥ ـ ١٩٥٦ تفصيلها كالاتى :

٤٠ ١/٢ مليون جنيه للانتاج القومى ٠

٢٢ ٣/٤ مليون جنيه لميزانية مجلس الخدمات ٠

### ب ـ القطاع العام والقطاع الخاص :

ان القطاع العام بالاضافة الى تأثيره الدافع للقطاع الخاص فهو اليـــوم يدعمه فى كثير من المشروعات الكبيرة ونذكر على سبيل المثال تكوين شركـات ذات اقتصاد مشترك مثل شركة التعمير المساكن الشعبية وشركة الحـــديد والصلب ، شركة الصناعات الكيماوية وشركة الجوت ، كما أن الائتمان الزراعى والتعاونى سيفيد من القروض التى تمدها به الدولة كما سيتمكن البنـــك الصناعى من اعطاء قروض طويلة الاجل والمساهمة فى صناعات جديدة وذلـك بمساعدة الحكومة له ٠ وسيقوم بنك الجمهورية بدوره فى زيادة الائتمـــان الصناعى كما ستشترك صناديق الادخار والتأمين فى ذلك ٠ ألم تقدم حتى الان ١٥ مليون جنيه لتحقيق مشاريع صناعية وسكنية ؟

لقد بلغ ما قدمته الدولة من مساعدات حتى ٢٩ فبراير ١٩٥٦ مبلغ ٧٤ر٣ مليون جنيه مقابل ١٠ر١ مليون فى أغسطس ١٩٥٢ ٠

### ( جـ ) الاستثمارات والائتمان الخاص :

لم يحدث تحسن كبير فى عام ٥٣ و ٥٤ بالنسبة لتكوين رؤوس أمـــوال جديدة ولكن عهدا جديدا بدأ بعام ١٩٥٥ ٠ وخاصة فى عام ١٩٥٦ اذ استجابت شركات الائتمان المختصة والبنوك الى ضرورات النمو فبلغت عمليات الاقـراض فى ٢٩ فبراير ١٩٥٦ ١٦٠ مليون جنيه أى بزيادة ٣٠ ٪ عن ديسمبر ١٩٥٢ ٠

وان كان قانون رقم ٥٧ لعام ١٩٥١ ( والذى يلزم كل بنك بتكوين احتياطى فى البنك المركزى بنسبة عملياته وقد حددت هذه النســـبة فى أول الامـر

بـ ١٥ ٪ ) قد قلل من مرونة هذه المؤسسات فى مواجهة الحالة · كما أن التعديل الذى تم فى ١٩٥٤ والذى خفض النسبة الى ٥ر ١٢ ٠/٠ لم يكفل المرونة المطلوبة خصوصا فى حالة الاقبال على التمويل كما هو متوقع ولكنه قد لوحظ أن البنوك الكبيرة لم تنخفض فيها النسبة عن ٥ر١٩ ٪ فى أوج موسم القطن ( ١٩٥٦/٢/٢٩ ) فى حين بلغت النسبة فى أغسطس ١٩٥٥ : ٦ر٢٤ ٪ ·

وتصلح سندات الاصلاح الزراعى ـ بشىء من الاحتياط ـ أن تكون ضمانا فى التسليف وتساهم بذلك فى الانتعاش الاقتصادى ·

**( د ) التضخم أو الانكماش :**

ويتضح التحسن الذى طرأ على مالية مصر من استقرار الاسعار فى السوق الداخلى · فارتفاع نفقات المعيشة تكاد تكون على ما كانت عليه عام ١٩٥٢ · وتشرف وزارة التموين على التسعيرة · وبالاضافة الى هذا فانه يتبين من دراسة الاحوال النقدية أن تداول أوراق النقد قد انخفض عن عام ١٩٥٢ ( ١٧٤ مليون مقابل ١٩٤ مليون فى ٣١ ديسمبر ) فى حين زاد الرصيد فى البنك خمسين مليون جنيه ·

ان انكماش النقد المتداول لدليل على عدم تحقق ما توقعه البعض من وقوع تضخم · ان الذى حدث هو عملية تدعيم للنقد ·

ان مرحلة التوسع ستحقق ثمار سياسة حكيمة محورها : تكاليف ثابتة وأجور تحسنت بعض الشىء ومرونة فى وسائل الائتمان واصدار معقول لاذونات الخزانة التى بلغت ٩١ مليون جنيه فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ ودين عام يقل عن ربع الدخل القومى · ولم يبق سوى حل مشكلة توازن ميزان المدفوعات التى انتهت فى عام ١٩٥٤ بفائض ٢/١ ٣ مليون مقابل عجز ٢/١ ٨ مليون فى عام ١٩٥٣ · وقر استمر العجز لمدة طويلة فى الميزان التجارى حتى بلغ ٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ · وكان العجز ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٥٥ بسبب قلة الصادرات من القطن · وهذه نقطة ضعف يمكن أن تفتح الباب لتضخم نقدى · ويمكن معالجتها عن طريق التوسع ·

**(هـ) التجارة الخارجية**

ومن الطبيعى أن تبقى فى هذه الظروف ادارة الرقابة على النقد وأن يوجه نظام الاستيراد وأن يشجع التصدير · وبالغاء نظام حساب التصدير وحساب حق الاستيراد أعيد الاستقرار الى سعر الصرف ·

وقد بذلت مجهودات هامة لمحاولة تصريف محصول القطن فى الاسواق التقليدية وكذلك عن طريق المقايضة مع تسهيلات فى الدفع فى الاسواق الجديدة

( الاتفاقات مع الصين الشعبية والهند والاتحاد السوفيتى إلخ ) ولتوسيع حركة القطن أعيد فتح بورصة العقود فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ • وأنشىء النظام الجديد على أن يحيط العمليات بضمانات عديدة حتى لا تتكرر مآسى العهد الماضى •

## خاتمة

لقد تغير وجه مصر فى فترة وجيزة تغيرا عميقا على أيدى هذه الثورة السلمية ، هذا الوجه الجديد الذى يمكن أن نلمسه فى « فلسفة الثورة » حيث حدد الاهداف الهامة : احترام الانسان ، والكرامة وضمان حد أدنى لحياة معقولة وزيادة مصادر الثروة بالاصلاحات الاجتماعية والعدالة للجميع •

لقد مرت بالثورة مرحلتان : مرحلة التحضير ثم مرحلة التدعيم وهى الان تدخل فى طور الازدهار • ولا بد من الوصول الى أقصى حد ممكن من الانتاجية وهذا يتطلب استخدام اجراءات مختلفة نوعا ما : كالرقابة على النقد والميزانية والتجارة الخارجية لمنع أى تضخم وتخفيض الضرائب الجمركية على المواد الاساسية وتسهيل الاجراءات الادارية الخ • وقد نص الدستور المصرى الجديد على ضمانات لرأس المال وحماية الادخار فى نفس الوقت الذى أعطى فيه الضمانات فى المجال الاجتماعى مما يتيح نمو الاستثمار الخاص وزيادة المقدرة الشرائية للجماهير وتدعيم الوضع المالى للبلاد •

وهكذا تتم أعمال العهد الجديد فى جو من العمل المثمر والتعاون القومى ، فى تعاون مع كل الدول الصديقة • ان هذا لدليل على عزم الثورة المصرية على تحقيق السلام •

مارس ١٩٥٦

**جان ج ايكونوميدس**